العمال يؤكدون واعلام الشركة العامة لسكك حديد العراق ينفي

مـــا حقيـقـــة اسـتـخـــدام الـشـرطـــة في مـــواجهـــة مـطـــالـب العمال؟

هل يمكن ان تعود عجلة الزمن الى الوراء ؟ ويظهر من جديد المسؤول المتسلط المستبد الذي لا هم له سوى معاقبة الموظف الذي يطالب بحقوقه او الحريص على المال العام او الذي يكشف الفساد الاداري والسرقات وتوجيه الاتهامات والعقوبات بقطع الراتب ذلك لان الحقيقة لا تروق لذلك المسؤول .. هذا ما حدث بالفعل في الشركة العامة للسكك الحديد التابعة لوزارة النقل وهي واحدة من اعرق واقدم الشركات في القطاع العام .. ويعود تاريخ تأسيسها الى عام ١٩٢٠ ..

مسؤول نقابي: طريقة توزيع الاراضي تجري في غياب الشروط والضوابط العادلة ، وصارت توزع وفق مبدأ الولاء والتبعية للمسؤول وحرمان المستحقين الاصليين .

بغداد / المدى

حقوق ضائعة

قصدنا وفد من الشركة المذكورة طارحين معاناتهم حيث قدموا العديد من المذكرات الى كل من المدير العام للشركة ثم الى الوكيل الاقدم وبعد ذلك الى الوزير يطالبون بحقوقهم ولكن دون جدوى وتتلخص مطالبهم بما يأتي:

عدم صرف مستحقات الكوادر العاملة من فروقات الرواتب وفق سلم الرواتب الجديد عن هذا الموضوع ، يحدثنا رئيس الملاحظين الفني قائلا :

-تصرف رواتب العاملين في الشركة بتاريخ ٢٣ من كل شهر ولكن بدأت الامور بالتغير حيث صار الراتب يتآخر ونحن كموظفين محدودي الدخل ولدينا التزامات عائلية كثيرة منها دفع ايجار السكن فإن ذلك التاخير يؤثر فينا تأثيراً كبيراً ، كما ان سلم الرواتب الجديد لم يطبق علينا بشكل عادل بل شمل البعض وترك البعض الآخر ، علاوة على ان رواتب منتسبي الشركة تتفاوت من شخص الى آخر فأغلب العاملين هم من خريجي معهد السكك اي اننا نتساوى في الشهادة ولكن الملاحظ ان الموظف المعين منذ فترة قصيرة (الجديد) يتسلم راتباً اكثر بكثير من زميله الذي لديه خدمة طويلة فكيف يحدث ذلك ؟ وهناك العديد من المنتسبين لم تصرف لهم العلاوات منذ ٥ سنوات ان هذا الامر قد ادى الى استياء كبير من قبل العاملين مع شعورهم المرير بالغبن.

❖ وهل طالبتم بمقابلة المدير العام وشرح ما لديكم من شكاوى بخصوص الراتب وفروقات الزيادة ؟

– نعم قدمنا مذكرة الى المدير العام علاء الدين صادق لكنه تطاول علينا بكلمات بذيئة وشتمنا .. الا اننا لم نسكت بل شكلنا وفدا من اربعة موظفين في الشركة للقاء المدير العام وشرح معاناتنا .. قلنا له ان قوائم الرواتب قد اعدت بطريقة خاطئة وكان المدير العام متشنجا .. واخبرناه ان الادارة فاشلة وان قسم الحسابات هو الآخر فاشل .. الا انه استدعى حمايته وآخرجونا من غرفته بالقوة بعد ذلك استدعى الشرطة بتهمة الاعتداء عليه وحاولوا القبض على بعض المنتسبين الا اننا لم نرضخ لذلك.

❖ ومتى حدث ذلك؟

– حدث بتاريخ ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٨

مقترحا ت الى المسؤولين

ويعقب احد اعضاء نقابة ذوي المهن الهندسية الفنية قائلاً: ان النقابة قد شخصت الخلل في الشركة وطالبت بعد مذكرات وجهتها الى مدير عام الشركة طالبت فيها بإصدار اوامر خاصة بالزيادة الاخيرة وبالشكل الصحيح وفق التعليمات الواردة في القانون كما ان حصول الاخطاء امر طبيعي نتيجة لضيق الوقت واعداد المنتسبين الذي يتجاوز الـ ١٢ الف منتسب (كنا نريد ان لا يتطور الموضوع كما كنا نريد تبرير تلك الاخطاء) كما طالبنا بتبليغنا بموعد نهائي بالتصحيح.. وانتظرنا النتيجة ولكن دون جدوى.. وكانت الخطوة الثانية تقديم مقترحات الى وكيل الوزارة بنكين ريكان وكانت مطالبنا تتلخص بما يأتي:-

١- ايجاد مخرج مناسب لحل مشكلة التمويل الذاتي والتحول الى التمويل المركزي

٢- تحقيق العدالة في تطبيق فقرات قانون الرواتب لموظفي الدولة وخاصة الفقرات (١١و١٢) والمتعلقة بالمخصصات وشمول خريجي اعدادية الصناعة ومعهد السكك بالمادة (١١) وفقرة (هاء) والتي كانت تحتسب المخصصات الفنية بموجبها ٣٥٪ من الراتب الاسمي مع احتساب الخطورة والموقع الجغرافي.

٣- تشكيل لجنة فنية مختصة وعادلة في توزيع الايفادات ودورات التدريب والدعوات من قبل شركات اجنبية وان يتم تمثيل نقابتنا في هذه اللجنة..

٤- جعل يوم تسلّم الراتب يوماً ثابتاً من كل شهر وعدم التلاعب بمشاعر الموظفين من خلال التاخير غير المبرر او اللجوء الى ايقاف صرف الراتب او احداث تغييرات عليه دون اشعار وعلم المنتسب.

٥- الحد من ظاهرة ارتفاع اجور نقل من قبل بعض سواق الحافلات التي تنقل المنتسبين من والى عملهم وتحت اعذار وذرائع التصليح والكاز والدهون.

ولم نحصل على نتيجة تذكر فتقدمنا الى وزير النقل باسم جميع منتسبي الشركة بمذكرة نناشده فيها التدخل لمعالجة الاوضاع المتردية التي آلت اليها اوضاع الشركة ما ، سيترك اثاراً سلبية على عمل وفعالية الشركة ويعرقل تحقيق اهدافها في خدمة المصلحة العامة علما ان الشركة من الشركات الخدمية.. قلنا للوزير ان هذا الوضع غير ملائم و قد حذرنا من خطورته في مقابلة مع الوكيل الاقدم بنكين ريكان وقدمنا تلك المقترحات من اجل البناء واعادة الاعمار والخروج بحلول جذرية لمعالجة السلبيات التي تعرقل عمل الشركة وتغبن حقوق منتسبيها ، الا ان الذي حذرنا منه قد حصل يوم ٢٠٠٨/٨/٢٥ في مقر الشركة حيث طالب المنتسبون بحقوقهم فحصلت مواجهة المطالبين باسلوب قمعي بواسطة استدعاء الشرطة ومحاولتهم اعتقال بعض المنتسبين واشهار السلاح في وجوههم وتهديدهم . وذكرنا للوزير ان هذا الاسلوب لا يتناسب وابسط الحقوق والقوانين التي تكفل للموظف حق المطالبة بحقوقه ولا يليق ذلك مع الوضع الديمقراطي الحالي .. وتم اخبار الوزير بأن بعض المتنفذين يتصرفون بأسلوب ما قبل احداث ٩/ ٤ /٢٠٠٣ الذي ينسجم مع العملية السياسية الجارية ولا مع الممارسة الديمقراطية التي باتت حقيقة راسخة . وطالبنا بمذكرتنا تلك المؤرخة في ٢٠٠٨/٨/٢٦ بوضع حلول جذرية لتلك التجاوزات التي حصلت وتحصل كما طلبنا من الوزير مقابلة وفد ممثلنا باسرع وقت ممكن.

توزيع الاراضي

ويشير احد المنتسبين قائلا:-

تكاد السكك ان تكون الشركة الوحيدة التي توارثت العمل فيها عوائل لا حصر لها فكان من ابنائها عمالها ومهندسوها تربطهم الاواصر الاجتماعية ذلك ان منتسبي هذه الشركة قد سكنوا دوراً تم توزيعها عليهم من قبل الشركة ولكي لا يخسر المنتسب الدار يعمل على ان يتوارث ابناؤه تلك الدار بتوظيفهم في الشركة لذا فالعاملون هنا هم عائلة واحدة علاوة على ان نقابة السكك هي من اولى النقابات التي قارعت الظلم والاستبداد وكان لأضرابها الاول في العهد الملكي بداية لنشاط دور الطبقة العاملة في الحياة السياسية في العراق.. وكانت طريقة توزيع الاراضي تجري ضمن ضوابط وشروط الا ان الذي حدث الآن هو غياب تلك الشروط والضوابط وصارت الاراضي توزع وفق مبدأ الولاء والتبعية للمسؤول وحرمان المستحقين الاصليين من الحصول على الاراضي وصار التوزيع يشمل المعارف والاصدقاء ، والمحسوبين للمسؤولين وبذا فقدت هذه الطريقة في التوزيع الاسس التي من اجلها اوجدت لجنة توزيع الاراضي. وضمن الرشوة والمحسوبية فقد تم بيع قسم من تلك الاراضي بملايين الدنانير وقد حصل على تلك الاراضي موظفون لا تنطبق عليهم شروط الاستحقاق خاصة عدد سنوات الخدمة.

سرقة المال العام

ويؤكد احد منتسبي الشركة ان السرقات عديدة التي تعرضت لها الشركة كان اولها بعد ٤/٩ حيث دمرت وسرقت ونهبت الشالجية وهي قلب السكك كما تعرضت الى القصف وعملية التخريب وكانت احد اهم المرافق الحيوية الضرورية للشركة واذا ما بدأ العمل للاعمار والبناء فيجب ان يبدأ من الشالجية.. وفي عام ٢٠٠٤ تم اعطاء منحة من قبل الامريكان تبلغ ١٢ مليون دولار والمنحة الثانية ١٧ مليون دولار والثالثة ٥٥ مليون دولار ، هذه المبالغ لم تصرف بشكل عادل وقد لمسنا ذلك حيث وجدنا معامل الشالجية لم تصلح الا بشكل جزئي كما ان المنشآت الأخرى مثل (مأوى القاطرات) والمحطة الفنية كان الاعمار فيها غير متكامل، وهناك سرقات للعربات الخاصة بالمسافرين حيث تمت سرقة محولات الكهرباء وهي قطعة صغيرة الا انها مهمة جدا فبدونها لا يستطيع القطار السير وتسمى ايضا بـ (جهاز الطاقة) وسعرها هو ١٥ مليون دينار.

قوانين معطلة

ويوضح احد منتسبي الشركة ان عدة قوانين كانت نافذة الا انها الآن معطلة منها قانون الشركات، الساعات الإضافية لم تصرف للعاملين كما ان نظام التعويضات عن العمل لم يؤخذ به ، الايفادات لا تشمل اصحاب الاختصاص بل يذهب اكثر من مرة من هم اصدقاء ومحسوبي المدير العام ، العقوبات فورية دون الرجوع الى قانون انضباط موظفي الدولة القاضي بتشكيل لجنة تحقيقية للنظر في الخطأ الذي ارتكبه الموظف لكي يعاقب.. العلاوات لم تسر بل متوقفة منذ ٤ سنوات ولا نعلم ما هو السبب .

ان اللجوء الى اساليب النظام المباد في التصدي لمطالب مشروعة يفترض انها لا تحتاج الى المطالبة بل على الادارة ان تكون نزيهة في عملها . وان قسمي الادارة والحسابات يتحملان (كما اكدنا مراراً) نتيجة ما آلت اليه الاوضاع المتردية في الشركة بمساندة المدير العام.

الشركة تنفي

وعند اتصالنا بالقسم الاعلامي التابع للشركة، نفى عبد الستار ما ورد على لسان موظفي الشركة الذين حضروا الى الجريدة وقال ان الموضوع برمته محض افتراء ولا صحة له فهناك تعديلات على سلم الرواتب قد جرت وان الموضوع قد حل من اساسه ..

وعندما طلبنا منه هاتف المدير العام قال انه لا يعطي هاتفه (الخلوي) الشخصي لاحد .. وأعطانا فقط الهاتف الارضي.. واتصلنا مراراً ولكن دون جواب .. وعندما طلبنا مقابلة المدير العام علاء الدين صادق اخبرنا عبد الستار ان علينا استحصال موافقة وزارة النقل على اجراء هذه المقابلة.. وهذا يعني باننا لن نقابل الوزير الا بعد انتهاء مراسيم عيد الفطر المبارك والله اعلم.

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة النقل
الشركة العامة للسكك الحديد العراقية
القسم/ ادارة الافراد/ اللجان والمكافآت
الرقم / ذا / ٤
التاريخ ٢٦ / ٨/ ٢٠٠٨

امر اداري رقم / ٤٥٦٩
يعاقب السيد عبد علي شاكر محمد الموظف في قسم هـ . أ.ك بعقوبة قطع راتب لخمسة ايام لتطاوله وتجاوزه علينا وحث المنتسبين على الشغب وستكون العقوبة اشد في حالة تكرار ذلك مستقبلاً.
المهندس
علاء الدين صادق عبد الحسين
المدير العام
٢٦ / ٨/ ٢٠٠٨

نقابة
ذوي المهن الهندسية الفنية
المقر العام
الى / السيد وكيل وزارة النقل المحترم
م / مقابلة
تهديكم نقابتنا اطيب تحياتها..

انطلاقاً من حرصنا وشعورنا بالمسؤولية المهنية والوطنية تجاه شركتنا الشركة العامة للسكك الحديد وما تعيشه من واقع مترد ومعوقات كثيرة تقف في طريق عملها كمنشأة حيوية لها تاريخها ودورها الكبير في مسيرة الاعمار والبناء والخدمات وايماناً منا بحتمية وضرورة تصحيح الاوضاع السلبية والمعوقات قررت نقابتنا تشكيل وفد من اعضائها المدرجة اسماؤهم ادناه للتشرف بمقابلة سيادتكم وتقديم المقترحات والآراء البناءة التي تخدم المصلحة العامة ومن اجل البناء وكلنا ثقة وايمان بمدى حرصكم ووطنيتكم على تشغيل وتفعيل مفاصل الشركة وتذليل المشاكل لمنتسبيها.

ودمتم لخدمة العراق الجديد..

الاسماء

١ . عبد علي شاكر ٢ . مهدي صالح مهدي ٣ . فاطمة فاضل ٤ . علي محمد رزوقي ٥. عالية حنا طوبيا ٦ . فريدون احمد كاظم ٧. مؤيد حسن عبد الرضا ٨ . خليل ابراهيم محمود

قطاع النقل والاتصالات
لنقابة ذوي المهن الهندسية الفنية
نقابة ذوي المهن الهندسية الفنية
الجمعية العامة للدفاع عن حقوق العاملين
نقابة عمال وفنيي السكك
السيد معالي وزير النقل المحترم
باسم كافة منتسبي الشركة العامة للسكك الحديد وممثليهم نقابة ذوي المهن الهندسية الفنية ونقابة عمال وفنيي السكك والجمعية العامة للدفاع عن حقوق العاملين نناشد سيادتكم التدخل لمعالجة الاوضاع المتردية التي آلت اليها واضاع الشركة ومنتسبيها ما سيترك اثاراً سلبية على عمل وفعالية الشركة ويعرقل تحقيق اهدافها في خدمة المصلحة العامة.

ان هذا الوضع كنا قد حذرنا من خطورته في مقابلة السيد الوكيل الاقدم للوزارة السيد بنكين ريكان المحترم لممثلينا حيث تم تقديم المقترحات من اجل البناء واعادة الاعمارن والخروج بحلول جذرية لمعالجة السلبيات التي تعرقل عمل الشركة وتغبن حقوق منتسبيها والمرفقة طياً نسخة من المرفقات.

ان الذي حذرنا منه قد حصل يوم الاثنين ٢٥ / ٨ / ٢٠٠٨ في مقر الشركة حيث طالب المنتسبين بحقوقهم وهي تأخر العلاوات والفروقات لها منذ عام ٢٠٠٤ وتأخر صرف فروقات الراتب وحسب سلم الرواتب الجديد ومن ١/ ١ / ٢٠٠٨,

الا ان الذي حصل هو مواجهة المطالبين باسلوب قمعي بواسطة استدعاء الشرطة ومحاولتهم اعتقال بعض المطالبين واشهار السلاح في وجههم وتهديدهم.

ان هذا لايتناسب مع ابسط الحقوق والقوانين التي تكفل للموظف حق المطالبة بحقوقه ولايليق ذلك السلوك مع الوضع الديمقراطي الحالي.

سيادة الوزير

ان بعض المتنفذين يتصرفون بعقلية ما قبل ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ ولم ينسجموا مع العملية السياسية الجارية ولا مع الوضع الديمقراطي الذي بات حقيقة راسخة.

اننا ومن منطلق الحرص على سلامة العملية السياسية الجارية ودعمها ولكن في الوقت نفسه ندافع بإخلاص عن حقوق منتسبي الشركة.

لذا نرجو وضع حلول جذرية لكل التجاوزات التي حصلت وتحصل.

نرجو مخلصين مقابلة وفد ممثلينا بأسرع وقت ممكن. كلنا ثقة للنظر بقضيتنا لمصلحة الشركة ومنتسبيها.

مع جزيل الشكر وفائق التقدير والاحترام.

الجمعية العامة للدفاع عن حقوق العاملين ٢٠٠٨/٨/٢٦
نقابة عمال وفنيي السكك ٢٦/ ٨/٢٠٠٨
نقابة ذوي المهن الهندسية الفنية قطاع النقل والاتصالات ٢٦ / ٨ / ٢٠٠٨

محولات كهرباء خاصة بالقطارات سرقت وسعرها لا يقل عن ١٥ مليون دينار .
الايفادات لا تشمل اصحاب الاختصاص بل هناك من يذهب اكثر من مرة لانه من اصدقاء المدير!